

تقديم عام

شهدت سنة 2016 تطورات ملحوظة على درب تعزيز ثوابت الأمة ومواصلة أورش إصلاح وتحديث قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية ضمن رؤية شاملة ومندمجة لإعادة تأهيل الحقل الديني بالمغرب تستمد أسسها من توجيهات مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله.

ولعل من أبرز هذه التطورات صدور الظهير الشريف رقم 1.16.83 في 17 من جمادى الأولى 1437 (26 فبراير 2016) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الذي عزز الهيكل التنظيمي لهذا القطاع بإحداث مديريتين جديدتين: مديرية تدبير شؤون القيميين الدينيين ومديرية الشؤون القانونية. تقديرا للدور المحوري الموكل، من جهة، للعنصر البشري المكلف بالإرشاد والتوجيه الديني، و من جهة أخرى، للتأطير القانوني للمجالات والمؤسسات التي يشملها القطاع.

ووفق الرؤية ذاتها، واصلت الوزارة العناية بالأحباس وتنمية استثماراتها وعقلنة تسييرها لتظل وفية لمقاصدها الشرعية وغاياتها التكافلية الاجتماعية؛ واستمرت في التعبئة من أجل التوعية الدينية ونشر قيم الدين الإسلامي السمحة ومبادئه الراسخة وتحديد المرجعيات بغية الارتقاء بالخطاب

الديني في مواجهة التيارات الفكرية والدينية المضلة، والإيديولوجيات المتطرفة الهدامة، صونا لسلامة العقيدة ووحدة المذهب المالكي. كما أولت اهتماما خاصا بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وبتوثيق الروابط الدينية والثقافية الممتدة عبر التاريخ بين المغرب وإفريقيا بوصفهما كيانا واحدا لا يقبل التجزئة.

وتعزيزا لهذه المكاسب واستلهاما للتعليمات المولوية السامية، انكبت الوزارة كذلك على تهيئة أماكن العبادة وتأطيرها لتضطلع بمهامها في أحسن الظروف، وإعداد القائمين عليها إعدادا متينا، وتطوير التعليم العتيق ومحاصرة آفة الأمية والتصدي لها.

وإجمالا، يمكن تحديد الأهداف التي عملت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تحقيقها خلال سنة 2016 في ثمانية أهداف استراتيجية تشكل محاور هذه النشرة، هي:

أولا: أداء رسالة الأوقاف؛

ثانيا: تطوير التأطير الديني؛

ثالثا: الارتقاء بالمساجد موقعا؛

رابعا: النهوض بالتعليم الديني والمساهمة في الجهود الوطنية لمحو الأمية؛